

قال الله تعالى والسارق والسارقة
فاظهروا ايديهما والكلام فيها يجب القطع وفيما يثبت
الموجب وفي القطع نفسه فهذه ثلثة اطراف
لا بد من النظر فيها اما الموجب فهو السرقة
ولا شك ان السرقة فعل متعد يتعلو بسرقة ويصدق
من سارق فهذه ثلثة اركان ولا بد من معرفة ما
يعتبر في السرقة وفي بعض فعل السرقة وفي السارق
ليتم الموجب هـ اما الركن الاول وهو الموقوف
فقد سبق شرطه في سنته اذ لم يكن يكون
ضابا وهو ربع دينار من الذهب الكامل فلا تقطع بها دون
ذلك لما روينا عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال يقطع اليد في ربع دينار
فصاعدا ويبرئ في اقل من ربع دينار هـ ولو سرق
دينارا معشورا لم يقطع بل يبلغ خالصه ربع ابرلا ولو
كان الموقوف ماسوي الذهب فقيم بالذهب حتى لو
سرق درهم قيمت بالذهب ايضا عند اي خفيفة
الضاب عشرة دراهم وبقوم الذهب وغيره بالدرهم
وعند مالك ربع دينار او ثلثه درهم فيما اعلان وكما
سواء بقوم الدرهم هـ وفي بعض المشايخ اي جامد
ان من ذهب لم يكن هينا وحال ان يقرض الصاع منه
كذلك ما لك وحكي ان ابن بنت الساقع رمي
الله عنها اختار من ذهب اذ زر وهو انه لا يجزئ الضاب

ويجب القطع بسرقة القليل والكثير في كل ان يعلم لهذا
قوله في الباب ان يكون ضابا بالواو وكذا
قوله السنتط الاول الضاب اذ اعرف ذلك
وفي الضل مسك ابل احد بها ان كان الموقوف ربعا
من الذهب للمزوب قراك ولما فرق بين الصحيح والفرضه
والمزوب يقع التقدير اذ اكان الموقوف غير
حتى لا يجب القطع اذ اكان الموقوف يبلغ ربعا من الذهب
الخالص كما في السكك والحلي وهو يبلغ ربعا مصدرا
بالقيمة ففي وجوب القطع وجان احسدها في البيع
العين وقد رآ الضاب كمان ضاب الركونه والى ترجحه
ببيل كلام جماعة من مشايخ الهندية وذكر في البيان
انه المذهب هـ والسنت اي المنع وحكي ذلك عن الاصطري
وابوي حليم اي مريه والطري وحيث بان الدور
في البحر لمظ الديار وهذا المسمى يقع على المزوب
وهذا الظرف عند الممام وغيره وهو الذي لونه ابيض
العادي ويؤيده ان يقول بالمزوب دون غير المزوب
وان غير المزوب مفهوم كالسنت ولو سرق خائفا وزنه
دون الربع وقيمة تبلغ بالصنعه ربعا ففي النفع الوجان
وان اعتبرنا العن فلا اواد بلطف المبرين في الباب
الكامل دون النزل الذي اذ المظن نفس فلا تقطع في سرقة
الربع منه بلا خلاف هـ السنت اية لومرف فلومرفا